ورقة عمل حول واقع التعاونيات في الجمهورية العربية السورية

ورشة عمل منظمة العمل الدولية شبه الإقليمية لتبادل المعلومات حول التعاونيات

بيروت ،23-26 تشرين الثاني/2010

الاطار القانوني للجمعيات التعاونية في سورية :

- عند قيام الوحدة مع مصر عام 1958 تقرر العمل بالقانون رقم 317 لسنة 1956م المعمول به في مصر .
- عدل هذا القانون بالقانون رقم 91 لسنة 1958م وأصبح بمثابة القانون العام لتنظيم التعاون في سورية .
- نمت الحركة التعاونية في سوريا بالتدريج بعد ذلك و خاصة بالنسبة للتعاونيات الاستهلاكية بعدما خرجت من نطاق الحرفية بمرسوم رقم 250 لعام 1969 و التعاونيات الزراعية بموجب المرسوم رقم 21 لعام 1974 و التعاونيات السكنية بموجب المرسوم رقم 13 لعام 1981ومؤخراً صدر القانون رقم 17 لسنة 2007 بشأن التعاون السكني والذي منح تسهيلات ومزايا عديدة لهذا القطاع.

واقع الجمعيات التعاونية:

يرجع ظهور التعاونيات في سورية إلى النشاط النقابي الذي أسس جمعيات من العمال هدفها الشراء المشترك، و تعد الحركة التعاونية في سورية حديثة التكوين إذا ما قورنت بتكوين الحركة التعاونية في الدول الأوربية .

و رغم أنها نالت التشجيع من الحكومة السورية بل عدتها إحدى الأدوات المهمة في تكوين السياسية الاقتصادية و الاجتماعية ، و زاد اهتمام الدولة بها و تجلى هذا الاهتمام في وجهين:

- الوجه الأول: تمثل في التأكيد على التعاون في دساتير سورية المتعاقبة كما في دستور 1950 و دستور 1953 و في دستور عام 1973.
- الوجه الثاني: و تجلى ذلك في إصدار تشريعات تعاونية كان أولها 1950 و مؤخرا صدرت تشريعات عديدة كما ذكرنا متخصصة في التعاونيات الزراعية و السكنية و الحرفية.

غير أنه ساد التعاونيات السورية لفترة ضعف الإمكانات الفنية، وقلة الوعي والثقافة التعاونية، والمنافسة القوية بينها وبين الأعمال التجارية في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية .

و إذا النجاح قد حالف البعض من الجمعيات التعاونية فإن الفشل قد طال البعض الآخر وسبب الفشل هذا يعود في كثير من الأحيان إلى قلة الإمكانات وضعف مستوى الوعي التعاوني .

و قد لعب القطاع التعاوني دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية في سورية ولازال يلعب هذا الدور خاصة في حالات الغلاء وارتفاع الأسعار وهذا ما حدث في عام 2008 مثلاً عندما ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية .

ويمكن أن تصنف هذه التعاونيات ضمن القطاعات التالية :

تعاونيات زراعية

تعاونيات استهلاكية

تعاونيات إنتاجية

تعاونيات سكن

تعاونيات نقل ومواصلات

تدار الجمعيات التعاونية في سوريا من أشخاص منتخبين من قبل الهيئة العامة للمساهمين ويمكن أن يعمل في هذه الجمعيات المساهمين أنفسهم أو عمال من خارج الهيئة . كما أنه في كل تجمع تعاوني يوجد لجنة نقابية منتخبة .

وقد أمنت الحكومة مقرات لمعظم الجمعيات التعاونية في أماكن تجمع العمال .

إضافة لهذه الجمعيات يوجد أيضاً جمعيات ونوادي اجتماعية تنتشر على قطاعات ثقافية وبيئية وعلمية وتعليمية وبيئية وصحية ورياض أطفال ومحو أمية وخدمات ذوي الحاجات الخاصة وروابط طلابية وغيرها .

رؤية سورية للقطاع التعاوني ضمن خطتها التنموية العامة :

ترى سورية أهمية القطاع التعاوني في هذه المرحلة كقطاع هام وأساسي يمكن أن يلعب دوراً مهما في مسيرة الإصلاح والتحديث. ويمكن أن يكون عاملا هاما ومطلوبا للاقتصاد الانتقالي الذي تمر به سوريا وسيكون عاملا مساعدا لحل كثير من المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية حيثما توفر جهدا أو مالا أو كلاهما لتوظيفهم في خدمة الاقتصاد والمجتمع ضمن الخطة التنموية العامة ، حيث يجمع بين قدرات القطاع العام كقوة اجتماعية واقتصادية وبين مرونة القطاع الخاص كحركة إنسانية قادرة على العطاء وتجسيد شعار الفرد في خدمة الجماعة . وتوفير فرص العمل وتقديم أفضل المنتجات بأقل الأسعار .

ويمكن القول بان هذا القطاع من وجهة نظرنا : قادر على تحقيق نسبة عالية من خطة الدولة التنموية بكافة صورها ، ودخوله كقطاع هام في سياسة التعددية الاقتصادية يساهم بنسبة معينة برسم السياسة الاقتصادية للدولة عربيا ودوليا من خلال الاتحاد التعاوني العربي والتحالف التعاوني الدولي .

مقترحات وتوصيات:

- اليوم يوجد عدد كبير نسبياً من النقابات تضم نسبة كبيرة من السكان في عضويتها والمطلوب هو الاستفادة من الطاقة المهدورة بإقامة شركات تملكها النقابات سواء العمالية أو المهنية.
- أن تأخذ التعاونيات منهج التكامل بينها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى القومي حيث إن من شأن هذا التكامل خلق المزيد من فرص العمل ،والإسراع في عملية التنمية.
- أن تراعي الحكومات العربية في التشريعات المنظمة لأنشطة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي الأكثر استيعاباً للعمالة وضع هذه المشروعات في الإطار التعاوني بما يكفله ذلك من خلق شبكات عنقودية تتكامل مع بعضها .

- أن تتبني الحكومات العربية سياسات عامة متوجهة تنموياً تضع تمكين التعاونيات في أولوياتها.
- إعادة هيكلة كافة قطاعات الدولة بما يتناسب مع التوجهات الاقتصادية وصولاً إلى أن يكون هناك جهة واحدة معنية بهذا القطاع الحيوي والهام إلى أخذه لدوره الفاعل ((أي إحداث هيئة عامة تشرف على أعمال التعاونيات بمختلف أنواعها))
- تعزيز الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعات ومؤسسات التدريب والتنشئة في تكوين الوعي التعاوني وخلق روح التعاون والمساهمة في الحياة المدنية.

وشكراً لإصغائكم